إقليمي

إعداد : أنس خضر

أهل السنة في لبنان
الواقع والتحديات

منتدى العاصمة للدراسات السياسية والمجتمعية

@CAPITALFORUM1

المحتوى

المقدمة 2

1- أهل السنة في الديمغرافيا اللبنانية 3

2- دور السنة في المشهد السياسي اللبناني 5

3- واقع الإسلاميين السنة 7

4- الدور السعودي في لبنان وأثره على أهل السنة فيه 8

5- نقمة على الدولة، وشعور بالمظلومية 10

6- الأزمات والتحديات 11

أ- فقدان المرجعية 12

ب- اضطراب الدور والهوية 13

7- ماذا يريد أهل السنة في لبنان؟ 14

المقدمة

يتميز لبنان عن سائر دول العالم العربي بتركيبته الديمغرافية المتنوعة والمتناقضة، فهو بلد الطوائف والأحزاب الطائفية. ينقسم اللبنانيون إلى طوائف مختلفة بين مسلمين ومسيحيين وغير ذلك، فيما ينقسم مسلموه إلى سنة وشيعة. وبفعل موقع لبنان الجيوسياسي وتركيبته الديمغرافية هذه فقد بات على صغر حجمه تفصيلًا مفصليًّا في منطقة الشرق الأوسط.

أدت هذه التركيبة اللبنانية المتناقضة لحدوث أزمات متتابعة على المستوى السياسي، نتج عنها في كثير من الأحيان صراعات دموية؛ أشدها الحرب الأهلية التي دامت قرابة خمسة عشر عامًا (1975- 1990)، وأعقبتها صدامات متفرقة من آخرها حادثة الطيونة في بيروت العام الماضي التي سقط فيها 7 قتلى وأكثر من 30 جريحًا. وكذلك يعيش لبنان منذ عام 2019 انهيارًا اقتصاديًّا كبيرًا زاد من تعقيدات الأزمات التي تعانيها البلاد، في ظل غياب أي حلول داخلية أو خارجية.

وأهل السنة في لبنان من الطوائف الرئيسية حيث يتوزعون في معظم محافظاته، ويشكلون نسبة كبيرة من تعداده، وكانوا حتى فترة قصيرة من الزمن لاعبًا مؤثرًا في مسرح أحداثه. غير أن العقد الأخير شهد تراجع الدور السني بشدة أمام أزمة المشروع والهُوية والمرجعية التي يعانيها أهل السنة، في مقابل تضخم الدور الشيعي بسرعة واشتداد عصب المارونية السياسية من جديد.

تقدم هذه الورقة البحثية صورة عامة عن واقع أهل السنة في لبنان والأزمات والمشكلات التي يعانونها، وتبحث في أسباب تراجع الدور السني في المشهد اللبناني والتحديات التي تواجههم على الصُّعُد والمستويات كافة، في ظل التجاذبات الداخلية والتدخلات الخارجية فيه.

أولًا: أهل السنة في الديمغرافيا اللبنانية

من اللافت أن أول وآخر إحصاء رسمي لسكان لبنان أجري في عام 1932، حيث لم تَجرِ أي إحصاءات رسمية منذ ذلك الوقت، ويرجع السبب في ذلك إلى فزاعة "الديمغرافية" التي يراها المكون المسيحي في لبنان عاملًا يراد من خلاله انتزاع الامتياز الذي حصلوا عليه منذ إعلان الانتداب الفرنسي عن قيام "دولة لبنان الكبير" عام 1920. فقد كرس الفرنسيون منذ ذلك الحين تفوق المسيحيين في لبنان على المسلمين وعدَّهم طائفة من الدرجة الأولى فيه، وأعطاهم امتيازات في الحكم والتعيينات الإدارية والتوظيف، وذلك على حساب المسلمين الذين صنفهم طوائف من الدرجة الثانية. لكن التزايد المتسارع لتعداد المسلمين بفعل ارتفاع معدل الإنجاب، في مقابل تناقصها لدى المسيحيين وهجرتهم المتصاعدة زاد من مخاوفهم تلك.[1]

خَلُص تعداد عام 1932 إلى أن عدد اللبنانيين قد بلغ 1,046,164 نسمة، وقُدرت نسبة المسلمين بـ 40% منهم 178,100 سنيًّا في مقابل 155,035 شيعيًّا.[2] لكن اعتراضات كثيرة أثيرت حول هذا الإحصاء الذي وُصف بأنه (مُسيَّس) لصالح المسيحيين. منذ ذلك الحين، برز توجه واضح لمنح الجنسية اللبنانية لمقدمي طلبات التجنيس من المسيحيين على حساب المسلمين، حيث كان معظم مقدمي الطلبات المسيحيين إما مغتربين أو لاجئين ممن وفدوا إلى لبنان منذ فترة وجيزة سابقة كالأرمن والسريان والكلدان. فيما الكثير من مقدمي الطلبات من المسلمين القاطنين في المناطق الحدودية والوافدين مثل الأكراد لم يشملهم الإحصاء، ولم يعطوا الجنسية اللبنانية، وعُرفوا منذ ذلك الحين وحتى هذه اللحظة باسم "مكتومي القيد" أو "المحرومين" أو أن هُويتهم "قيد الدرس". ولا يبدو في المنظور القريب أن السلطات اللبنانية ستجري استفتاءً رسميًّا، لما له من تداعيات سلبية كبيرة على استقرار البلاد، حيث يرى المسيحيون أن ذلك يتعلق بأمنهم الوجودي ومستقبلهم.

إلا أن دراسات وإحصاءات عديدة- غير رسمية- أجرتها مؤسسات محلية ودولية حول إحصاء عدد سكان لبنان الإجمالي وتعداد طوائفه، من أبرزها مؤخرًا الدراسة التي نشرتها الشركة الدولية للمعلومات عام 2019، التي أشارت في إحصائها إلى أن تعداد اللبنانيين قد بلغ 5.5 مليون نسمة في نهاية عام 2018، حيث رصدت ارتفاعًا ملحوظًا لنسبة المسلمين التي بلغت 69.4%، في مقابل انخفاض نسبة المسيحيين إلى 30.6%. وقد بلغ تعداد السنة

---

[1]- رانيا مكتبي "مراجعة لإحصاء 1932: من هم اللبنانيون؟"، المجلة البريطانية لدراسات الشرق الأوسط، 1999.
[2] خلاصة نتيجة الإحصاء لسكان الجمهورية اللبنانية الذي جرى عام 1932، الجريدة الرسمية- العدد 27/8، تاريخ 1932/10/05.

وفق هذا الإحصاء 1,527,548 نسمة (31.3% من إجمالي السكان) في مقابل 1,743,718 نسمة للشيعة (31.6% من إجمالي السكان)، لتحل الطائفة الشيعية في المرتبة الأولى في لبنان من حيث العدد.[1]

وتُظهر الخريطة أدناه التوزيع الجغرافي للطوائف في لبنان، ويظهر فيها تركز السنة في مناطق شمال لبنان (من طرابلس إلى الحدود مع سوريا شمالًا) صيدا جنوبًا وأجزاء محددة من العاصمة بيروت وضواحيها وجبل لبنان، بالإضافة إلى بعض المناطق في البقاع الشمالي والأوسط والغربي بمحاذاة الحدود الشرقية مع سوريا.

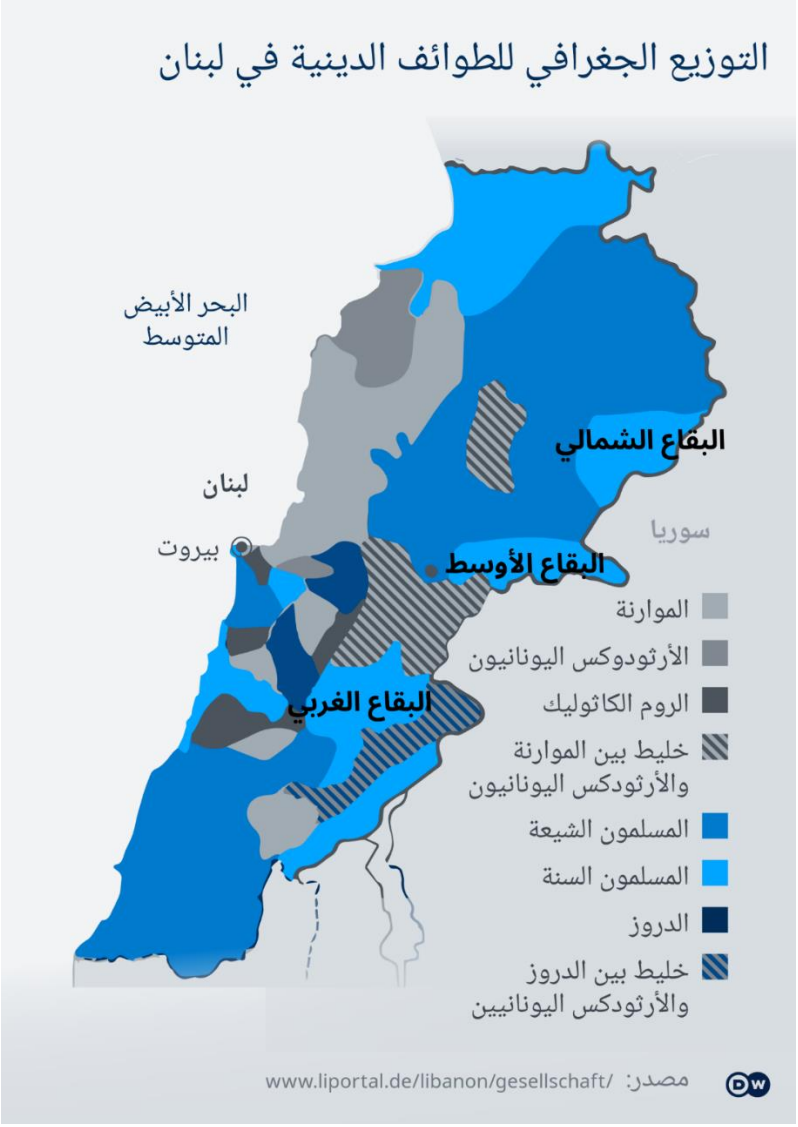

[1]- "اللبنانيون: 5.5 مليون نسمة"، الشركة الدولية للمعلومات، 2019.

ثانيًا: دور السنة في المشهد السياسي اللبناني

لعب السنة دورًا رئيسيًّا في التركيبة السياسية اللبنانية، وقد أُسند لهم منصب رئاسة الحكومة ضمن المحاصصة الطائفية المتعارف عليها في لبنان والتي كرسها اتفاق الطائف عام 1989 الذي أنهى الحرب الأهلية اللبنانية. وشاركت بعض القوى السنية مشاركة فعالة في صياغة ملامح المشهد السياسي اللبناني في مرحلة ما بعد الطائف وحتى اغتيال رئيس الحكومة الأسبق رفيق الحريري عام 2005.

تميزت مرحلة ما بعد الطائف بهيمنة النظام السوري الذي دخل جيشه لبنان عام 1976، حيث تدخل القادة الأمنيون السوريون مباشرة في الحياة السياسية في لبنان وأمسكوا بمفاصل الحياة فيه بفعل القبضة الأمنية المشددة. وقد ساهم هذا الواقع بتعزيز قوة حزب الله الشيعي المتحالف مع النظام في دمشق وتكريس شرعية سلاحه ليكون الفصيل العسكري الوحيد المقاوم للاحتلال الإسرائيلي في جنوب لبنان، في ظل محاصرة وتراجع الحركات الإسلامية السنية، وبروز الأحزاب القومية والعلمانية في الساحة السنية بعد أن وجدت في الهيمنة السورية بيئة خصبة لها. واستحوذ تيار المستقبل بقيادة مؤسسه رئيس الحكومة الأسبق رفيق الحريري على الشارع السني وبات منذ ذلك الحين ممثل السنة الأبرز في لبنان.

شكل اغتيال رفيق الحريري في 14 شباط-فبراير عام 2005 نقطة التحول في المشهد اللبناني، حيث دفع بالشارع السني ومعظم ساسته المتصدرين ليتناغموا مع أحزاب اليمين المسيحي، ووقع النظام السوري تحت وطأة ضغط شعبي كبير عُرف حينها بـ "ثورة الاستقلال"، أدت لانسحابه من لبنان في 26 نيسان/ أبريل من العام نفسه.

تنقسم المكونات السنية- منذ اغتيال الحريري وتراجع دور الحركة الإسلامية- بين قوى 14 آذار – مارس التي قادتها أحزاب اليمين المسيحي- وبالتحديد حزب القوات اللبنانية بقيادة سمير جعجع- وأخرى منخرطة في تحالف قوى 8 آذار الذي قادة حزب الله بقيادة حسن نصر الله، واتسم الواقع السني منذ ذلك الحين بتراجع وضعف ملحوظ. وقد انعكس هذا الضعف سلبًا على موقع رئاسة الحكومة ودار الإفتاء والتعيينات الوزارية والأمنية والقضائية المخصصة للسنة حتى فقدت فاعليتها ونفوذها. أما الأسماء التي تصدرت المشهد السني بين فترة وأخرى- كفؤاد السنيورة وسعد الحريري ونجيب ميقاتي الذين شغلوا منصب رئاسة الحكومة عدة مرات والوزيرين نهاد المشنوق وأشرف الريفي- فقد فشلت في الاستحقاقات السياسية كافة التي خاضتها، وخسرت ثقة الشارع السني خسارة واسعة، حتى استقال سعد الحريري من رئاسة الوزراء عام 2019 على وقع تظاهرات شعبية حاشدة

تركز أبرزها في طرابلس السنية شمال لبنان[1]. وتترجم الانتخابات البرلمانية هذا التراجع السني، فقد خسر تيار المستقبل في الانتخابات البرلمانية عام 2018 ثلث المقاعد التي فاز بها في انتخابات عام 2009 وتراجعت كتلة التيار من 35 نائبًا إلى 21 نائبًا، فيما استطاع حزب الله وحلفاؤه الفوز بأكثر من نصف المقاعد النيابية حتى عام 2018. وتكرس هذا التراجع السني في انتخابات العام 2022، حيث انسحب تيار المستقبل من المشهد بالكلية فلم يشارك في الانتخابات، وانقسم المرشحون السنة بين مستقلين ومتحالفين مع القوات اللبنانية وآخرين متحالفين مع حزب الله.

يعاني المشهد السني عمومًا تناقض مكوناته وعدم انسجامها، كتيار المستقبل ودار الإفتاء والأحزاب القومية والحركات الإسلامية. ويرجع ذلك إلى اختلاف مواقف هذه المكونات حيال العديد من القضايا المركزية والمحورية في الداخل اللبناني والإقليم العربي، كالهوية السنية اللبنانية والعلاقة مع سوريا ومحور الممانعة والعلاقة بدول الخليج وسائر الدول العربية. وقد فاقم توسع النفوذ الإيراني في الإقليم من الأزمة الداخلية السنية وزاد من انقساماتها، حيث ترى معظم المكونات السنية في التوسع الإيراني خطرًا يتهددها، فيما ترى الأحزاب القومية أن إيران رأس حربة في مواجهة المشروع الصهيوني في المنطقة.

يُعد تراجع تيار المستقبل مؤخرًا في التصنيف الموضوعي السياسي تراجعًا للسنة، لكن المراقب يجد أن التراجع السني الفعلي بدأ منذ التسعينيات، وأن تيار المستقبل رغم استحواذه على الشارع السني، فإنه لم يكن يمثل تطلعاته الفعلية خاصة مع الخصومة الكبيرة بينه وبين القوى الإسلامية. ويعد الجانب الاقتصادي والعمل الاجتماعي أبرز ما اعتمد عليه التيار في تعزيز قاعدته الشعبية السنية. إلا أن ضعفه في مواجهة توسع نفوذ حزب الله أفقده الكثير من شعبيته هذه، وعزز من حالة التيه والضياع التي بدأ السنة يشعرون بها.

في مايو/ أيار 2022، عاش السنة أول انتخابات برلمانية في ظل غياب تيار المستقبل منذ عام 1996، واستطاعت القوى المختلفة جذب أصوات الناخبين السنة لصالح مرشحيها فارتفاع عدد النواب السنة المنضوين في كتل طائفية أخرى، وشهد البرلمان غياب كتلة سنية وازنة. ولم تتجاوز نسبة الاقتراع في الدوائر الانتخابية ذات الغالبية السنية 50%[2]، حيث عكست تلك الأرقام أزمة التمثيل السياسي التي بات يعانيها السنة.

---

[1] - وسيم سيف الدين، سعد الحريري.. استقالة على وقع "الانتفاضة"، وكالة الأناضول، 2019/10/29.

[2] - جنى الدهيبي، "انتخابات لبنان.. ما دلالات تمثيل السنة السياسي بالبرلمان بلا زعامات تقليدية؟"، الجزيرة 2022/05/21.

ثالثًا: واقع الإسلاميين السنة

تتكون التيارات الإسلامية في لبنان من مكونات مختلفة، بدءًا من الجماعة الإسلامية التي تعد فرع الإخوان المسلمين في لبنان، مرورًا بالسلفيين وتوجهاتهم المختلفة (علمية وحركية وجهادية) وصولًا إلى حركة التوحيد. وقد انتعشت هذه الحركات في الثمانينيات وحظيت بحضور شعبي وازن في مناطق صيدا وطرابلس تحديدًا.

خرجت الحركات الإسلامية من الحرب الأهلية ومعها قاعدة شعبية عريضة، فباتت تشكل قوة يُحسب لها حساب في الشارع اللبناني. وقد استفادت في التسعينيات من رصيدها الدعوي والعسكري خلال الحرب الأهلية وتقدمها في قتال الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان على الأحزاب القومية واليسارية، مدعومة بأجواء الصحوة الإسلامية التي تنامت في العالم الإسلامي كله. وقد حقق المرشحون الإسلاميون في الانتخابات البرلمانية عام 1992 والبلدية عام 1996 نجاحًا لافتًا، لكن قرارًا بمحاصرة الحالة الإسلامية وإضعافها كان قد اتُّخذ بالفعل بين النظام السوري وحلفائه المحليين. فبعد إنهاء القوة العسكرية لحركة التوحيد الإسلامي في طرابلس عام 1985، ظلت قوات الفجر التابعة للجماعة الإسلامية في صيدا جنوبًا هي القوة الإسلامية الوحيدة التي احتفظت بسلاحها وكيانها حتى عام 1991 حين دخل الجيش اللبناني المدينة واقتحم معسكرًا لقوات الفجر ونزع سلاحه بالقوة، رغم اتفاق مسبق بين الجماعة الإسلامية وقيادة الجيش على أن المعسكر يتبع للمقاومة[1]. ومنذ ذلك الحين بدأت الأجهزة الأمنية اللبنانية ومن ورائها النظام السوري بحصر حق المقاومة في حزب الله وسلاحه، فنمت قوة الحزب وتعاظمت عامًا بعد عام، وتراجع دور الإسلاميين السنة في المقاومة، وشُنت عليهم حملات أمنية متتابعة أدت لصدامات دموية بينهم وبين الجيش والأجهزة الأمنية كانت تنتهي عادة بحملات اعتقال واسعة وإغلاق للجمعيات والمراكز الإذاعية والقنوات التليفزيونية.

انعكس الواقع الأمني الصعب سلبًا على الإسلاميين، وطالتهم تداعيات أحداث 11 سبتمبر والحرب على الإرهاب وغزو العراق، وفشلت محاولاتهم في احتواء الأزمة واستعادة نشاطهم القديم. وتراجع دورهم التمثيلي بعد عام 1996 إلى حده الأدنى، وشهدت الجماعة الإسلامية وحركة التوحيد انقسامات وخلافات داخلية انعكست سلبًا على أدائها في بيئتها فتراجعت شعبيتها تراجعًا كبيرًا. كما عاشت التجمعات السلفية حالة من التشظي والسجالات الداخلية بفعل الملاحقات الأمنية المشددة، وتحولت الصفة الإسلامية إلى تهمة تعرض صاحبها للمضايقات المختلفة.

[1] - فداء عيتاني، الجهاديون في لبنان، الطبعة الأولى (بيروت: دار الساقي، 2008)، ص 107.

مع بلوغ الاحتقان المذهبي السني- الشيعي ذروته إثر اغتيال الرئيس رفيق الحريري عام 2005 والأزمة السياسية التي دخلها لبنان في السنوات التالية، وجدت القوى المعارضة لحزب الله في أحوال الإسلاميين السنة فرصة لاستخدامهم ووضعهم في مقدمة الصراع مع الحزب[1]. ورغم إدراك بعض الإسلاميين لما يراد لهم، فقد انجرت شريحة واسعة منهم لهذا الصراع، واستطاع تيار المستقبل منذ عام 2008 استخدام بعض السلفيين وبقايا حركة التوحيد في مواجهات متفرقة مع مجموعات محسوبة على حزب الله أو متحالفة معه. فيما عاشت الجماعة الإسلامية فترة من التيه على مستوى التحالفات والأولويات، فتارة تجد نفسها في خندق المعارضين لحزب الله وتارة أخرى في تقارب مع الحزب نفسه. أما حركة التوحيد فلم يتبق منها سوى اسمها وبعض المنتسبين لها وانخرطت في علاقة عميقة مع حزب الله وحلفائه فيما انفض عنها معظم مناصروها في طرابلس تحديدًا.

انتعشت الحالة الإسلامية بين عامي 2008 و2015 انتعاشًا فوضويًّا، ووجدت فرصتها الذهبية مع اندلاع الثورة السورية. ورغم العديد من المحاولات لتشكيل إطار تنظيمي يجمعها وينظم توجهاتها كتأسيس هيئة علماء المسلمين عام 2012- وجناحها السياسي باسم تيار أهل السنة- والتي تحولت لممثل أساسي لأهل السنة في لبنان وخاضت استحقاقات هامة، إلا أنها تلقت ضربة أمنية كبيرة ممثلة بالخطة الأمنية عام 2014 والتي أدت لتراجعها بشدة واعتقال المئات من أنصارها وبعض رموزها.

تعاني الحركات الإسلامية السنية في لبنان اليوم حالة من الضعف والتشظي، وتجد صعوبة في الخروج من الأزمة التي دخلتها عام 2014، وهي في الحقيقة تعكس حالة اليأس والإحباط السني الذي علق عليها الكثير من الآمال منذ عام 2008. ولعل معالم هذه الأزمة تتلخص في غياب المشروع الواضح، وفقدان المرجعية الجامعة، والخلل الكامن في ترتيب الأولويات والتحالفات.

رابعًا: الدور السعودي في لبنان و أثره على أهل السنة فيه

تلعب السعودية دورًا مؤثرًا في الداخل اللبناني فقد رعت اتفاق الطائف ودعمت رجلها الأول في لبنان رفيق الحريري- الذي عُين خلال الحرب الأهلية مبعوثًا للرياض في لبنان[2]- وتيار المستقبل الذي أنشأه عقب انتهاء الحرب الأهلية، وبات يشكل الكتلة السنية الأكبر في البرلمان. كما تبنت المملكة العديد من الجهات السلفية التي أنشأت المعاهد الشرعية والجمعيات الوقفية، وتبنت عبر وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد عشرات الدعاة

[1] - الشيخ صفوان الزعبي، إسلاميون وبعد، قناة الميادين، 2015.
[2] - رفيق الحريري في ذكرى اغتياله.. العصامي الذي عمر بيروت وقتل في قلبها، الجزيرة، 2022.

الذين درسوا في جامعاتها وتخرجوا فيها وعادوا إلى لبنان أئمة وخطباء في المساجد وناشطين في العمل الخيري والاجتماعي. وبهذا الحضور الفاعل على المستويات السياسية والاجتماعية والدعوية تحولت السعودية في نظر معظم سنة لبنان لتصبح عمقهم العربي.

مع اغتيال رفيق الحريري عام 2005 وخروج الجيش السوري من لبنان وتصاعد الشحن الطائفي بين السنة والشيعة تحديدًا، اختارت السعودية دعم ائتلاف قوى 14 آذار في مواجهة حزب الله الذي تتعاظم قوته ويتسع نفوذه. ولم تكد حرب 2006 التي شنها العدو الإسرائيلي على لبنان تنتهي حتى بدأت سنوات من المواجهة المفتوحة بين حزب الله من جهة وقوى 14 آذار المدعومة سعوديًّا، مواجهة أخذت طابعًا أمنيًّا وعسكريًّا في العديد من محطاتها. دعمت السعودية قوى 14 آذار في هذه المواجهة، واستغلت بعض التجمعات السلفية لتجعلهم في مقدمة المواجهة، وبلغت المواجهة ذروتها مع تقدم الثورة السورية في المناطق الحدودية. لكن بحلول عام 2016، منيت فصائل الثورة السورية على طول الحدود السورية اللبنانية بالعديد من الهزائم الحاسمة في مواجهة حزب الله وجيش النظام السوري، وانتهت المواجهات التي خاضها الحزب وحلفاؤه في الداخل لصالحهم، ما أثبت فشل الرهان السعودي على تيار المستقبل وحلفائه. وانتهت معظم السجالات السياسية بتراجع تيار المستقبل وقدم رئيسه سعد الحريري العديد من التنازلات أمام الحزب الذي بات يهيمن مع حلفائه على معظم المراكز الوزارية والأمنية الحاكمة في البلاد. وتخلى تيار المستقبل عن الإسلاميين الذين كانوا في مقدمة المواجهات في صيدا وبيروت وطرابلس والبقاع، واعتقل الجيش اللبناني وأجهزته الأمنية بالتنسيق مع حزب الله المئات من مناصري تيار المستقبل والحركات الإسلامية وحوكموا محاكمات عسكرية وصدرت بحقهم أحكام بالسجن فترات طويلة، وما زال معظمهم بلا محاكمات حتى الآن.

مع فشل الحريري وتياره تحول الرهان السعودي نحو حزب القوات اللبنانية بقيادة سمير جعجع ليكون حليفها الأول في لبنان، وهو ما دفع الحريري للخروج من المشهد السياسي اللبناني بالكلية واعتزاله وتياره الانتخابات البرلمانية الأخيرة، فيما تصب الأقلام السعودية غضبها على الحريري الذي فشل في إيقاف حزب الله عن التوسع رغم الدعم السعودي له.[1] تفضل السعودية جعجع- رجل الحرب والسياسة- الذي يبدو مستعدًا لمواجهة مفتوحة مع حزب الله، بخلاف الحريري الذي فضل عدم جر البلاد لحرب أهلية مفتوحة وغير محسوبة. كما يشمل هذا التخلي السعودي الإسلاميين أيضًا، حيث ترفض السعودية التعاون مع المكونات الإسلامية التي لا تلتزم بسياساتها

[1] - محمد الساعد، "سعد الحريري.. أنا أو لا أحد !"، جريدة عكاظ، 2022.

تجاه ما تسميه بـ "الإسلام السياسي"، وتسعى عبر سفيرها في بيروت وليد البخاري لحشد العمائم السنية خلف خياراتها لإضفاء الشرعية على تحالفها مع القوات اللبنانية أمام الشارع السني.

ما زال الدور السعودي في لبنان عاجزًا عن تحقيق أي إنجاز فعلي في مقابل الدور الإيراني الفعال في دعم حزب الله، ولا أدل على هذا العجز من فشلها في إيجاد حليف سني محلي يحفظ للسنة مصالحهم وحقوقهم ويقف في وجه تغول حزب الله وحلفائه. بل إن البعض يرى في الخيارات السعودية أثرًا سلبيًّا على أهل السنة، حيث تقيد القرار الإسلامي بفعل الرواتب التي تدفعها لبعض شيوخ السنة ودعاتهم، وتفرض تحالفاتها الخاسرة عليهم، وتورطهم في معارك لا ناقة لهم فيها ولا جمل، ثم تتركهم للملاحقات الأمنية والسجون والفقر والبطالة والتجهيل.

وحتى انتهاء ولاية الرئيس الحالي ميشال عون، لا يبدو أن تغييرًا ما سيطرأ على سياسة المملكة تجاه لبنان، فيما يبدو أن حليفها المفضل جعجع سيكون مرشحًا لرئاسة الجمهورية في مقابل ترشح حليف حزب الله رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل، ما يُنبئ بأزمة سياسية شديدة تلوح في الأفق سيكون للسعودية فيها دور مفصلي.

خامسًا: نقمة على الدولة، وشعور بالمظلومية

مدينة طرابلس في الشمال هي عاصمة لبنان الثانية ومركز الثقل السني فيه، لكنها أفقر مدنه بل الأفقر على ساحل المتوسط[1]. يعكس واقع المدينة حال معظم المدن والبلدات السنية في لبنان، والتي تعاني منذ انتهاء الحرب الأهلية تهميشًا يصفه الشارع السني بـ "المتعمد والممنهج". يترافق هذا الواقع الاقتصادي المتردي مع أحداث أمنية كل عام تعقبها حملات أمنية عشوائية واسعة النطاق تخلف وراءها عشرات المعتقلين الذين تطول مدة اعتقالهم دون محاكمات، حتى إن بعضهم يخرج بعد سنوات من الاعتقال بريئًا[2]. أما الساسة السنة فالعلاقة بينهم وبين قاعدتهم الشعبية هي الأسوأ على الإطلاق، حيث ترسخت قناعة لدى الكثيرين بأن نواب السنة ووزراءهم لا يعملون لصالحهم ولا يتواجدون بينهم إلا في المواسم الانتخابية، رغم أن بعضهم يتصدر قائمة أثرياء لبنان كرئيس الوزراء نجيب ميقاتي- الذي شغل العديد من المناصب الوزارية- بثروة بلغت 2.5 مليار دولار يليه شقيقه طه ميقاتي بثروة بلغت أيضًا 2.5 مليار دولار وهما من أبناء طرابلس[3]. وعند كل استحقاق يظهر فيه كيل الدولة اللبنانية بمكيالين تجاه السنة، تعلو صرختهم بأن الدولة تغيب بمشاريعها الإنمائية ومؤسساتها الخدمية عن مناطقهم ومدنهم لكنها تحضر بجيشها وقواها الأمنية عند أي حدث كَبُر أم صَغُر. وقد دفع هذا الواقع بالمئات من

---

[1] - Leaving no one behind in Tripoli، موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
[2] - النائب السابق مصباح الأحدب، عبر حسابه على منصة تويتر، 2022/6/1.
[3] - هؤلاء هم أثرياء العالم... من هو الأول لبنانياً؟ النهار، 2021/04/08.

شباب السنة للتفكير بالهجرة غير الشرعية عبر البحر مع أسرهم وعوائلهم، لكن هذه المحاولات التي نجح معظمها مرت بمحطة مأساوية حين اصطدم طراد للجيش اللبناني في أبريل/ نيسان الماضي بزورق يحمل على متنه ستين مهاجرًا قبالة ساحل مدينة طرابلس بينهم نساء وأطفال، فغرق الزورق ولقي 12 مهاجرًا حتفهم ونجا الآخرون.[1] لكن تعاطي الدولة اللبنانية مع الحادثة أكد هذا الشعور لدى سنة لبنان، فلم تُنتشل جثث الضحايا ولم يعلن عن أي إجراءات بحق المسؤولين عن الحادث.

تركت هذه الممارسات في نفوس سنة لبنان بمختلف توجهاتهم شعورًا باليأس والغُبن وأفقدتهم الثقة بالطبقة السياسية السنية ومؤسسات الدولة على اختلافها، فبات معظمهم يفكر بالهجرة أو اعتزال الشأن العام برمَّته. وقد عبر الرئيس السابق لهيئة علماء المسلمين الشيخ سالم الرافعي عن هذا الشعور في مؤتمر صحفي له- عقب لقاءات عُقدت لتباحث قانون تخفيض العقوبات السجنية الذي طُرح مؤخرًا والذي يستثني الموقوفين الإسلاميين- فقال: "نحن لا نشعر كأهل سنة أننا مواطنون في بلد فيه تعايش وشركاء ولنا فيه حق المواطنة، إلى جانب السهام الموجهة دائمًا ضد دار الفتوى وضد موقع رئاسة الوزراء، وقد كانا شريكين في صنع القرار في لبنان ولم يكونا مهمشين.. نحن نشعر وكأننا في ساحة حرب حتى نصفى؛ إما في السجون بالموت البطيء، وإما في الخارج عبر التهجير والتهميش والتقتيل.. لا تصفوا أحقادكم التاريخية معنا، نحن لبنانيون لا علاقة لنا لا بقتل الحسين _رضي الله عنه_ ولا بصلب المسيح- والمسيح لم يُصلب".[2]

سادسًا: الأزمات والتحديات

انعكس هذا الشعور على رغبة السنة في المشاركة في الحياة السياسية والشأن العام، بل وحتى على أولوياتهم ونظرتهم للعديد من التحديات التي أنتجت أزمات على مستوى الهوية والعلاقة مع المكونات الأخرى والموقف من الصراع مع العدو الإسرائيلي.

يشعر السنة إزاء انكسارهم أمام تغوّل حزب الله وتوسع المشروع الإيراني في المنطقة بخطر وجودي يتهددهم، وبات مفهوم مقاومة المشروع الصهيوني في أنظارهم عنوانًا للمحور الإيراني- السوري الذي لا يقل خطورة في نظر شريحة واسعة منهم عن الخطر الصهيوني. ويقودهم هذا الاستضعاف الذي يعيشونه لتفضيل التحالف مع

---

[1] - لبنان: هل باتت الهجرة الخيار الوحيد للبنانيين رغم المخاطر؟، بي بي سي، 2022/04/24

[2] - تصريح الشيخ الدكتور سالم الرافعي عقب زيارة وفد من هيئة علماء المسلمين في لبنان لرئيس مجلس الوزراء نجيب ميقاتي ووزير الداخلية القاضي بسام مولوي في القصر الحكومي، 2022/09/05.

أحزاب اليمين المسيحي في مواجهة حزب الله وحلفائه، سواء في الاستحقاق الانتخابي أم الاحتجاجات الشعبية أم أي مواجهة أمنية وعسكرية محتملة.

تعود هذه الأزمات المتصاعدة للعديد من التحديات والإشكالات التي يعانيها السنة في لبنان، والتي تتمثل في فقدان المرجعية واضطراب الدور والهوية.

أ- فقدان المرجعية

يفتقر سنة لبنان للقيادة والمرجعية القوية القادرة على حشد الناس وطرح خطاب يحاكي أوجاعهم وهمومهم. ففي ظل ضعف دار الفتوى وغياب دورها، وموت صقور الساحة السنية الذين قادوها خلال الحرب وحتى مطلع القرن العشرين- من إسلاميين وغيرهم- تعاني الزعامة السنية الفراغ الكبير الذي لم يملأه أحد بعد. ولم يستطع لا سعد الحريري ولا نجيب ميقاتي ولا أشرف ريفي ملئ هذا الفراغ، لفشلهم في تحقيق أي إنجاز على المستويات الخدمية والحقوقية والسياسية، فضلًا عن فشلهم في وضع حد لتوسع نفوذ حزب الله واستعادة مكانة السنة في منظومة الحكم في لبنان.

لقد مثل الربيع العربي لمعظم السنة أملًا في استعادة الدور المحلي والإقليمي المفقود، لكن انقلاب دول عربية وازنة على ثورات الربيع- على رأسها السعودية- انعكس على علاقة المكونات السنية فيما بينها في الداخل اللبناني. فقد أيد تيار المستقبل الانقلاب العسكري على الرئيس المصري محمد مرسي[1] ليجد نفسه في مواجهة شريحة واسعة من جمهور الإسلاميين الذين تضامنوا مع الرئيس مرسي. والتقى التيار مع حزب الله في تصنيف فصائل من المعارضة السورية بأنها إرهابية، وبتخليه عن الإسلاميين الذي شملتهم حملة الاعتقالات الواسعة في لبنان[2].

كما فقدت دار الفتوى قرارها وكلمتها ودورها الجامع للسنة منذ العام 1995، حين صار انتخاب المفتي بيد هيئة ناخبة مؤلفة من النواب والوزراء السنة ورؤساء الحكومات الذين ينتمون بمعظمهم لتيار المستقبل، فخسر منصب الإفتاء استقلاليته وتحول لموظف يعينه آل الحريري وتيارهم[3].

---

[1]- الحريري يلتقي السيسي ويدعو لاستراتيجية عربية ضد التطرف، الجزيرة، 2015.
[2] - علي سعد، طرابلس مرتاحة للخطة الأمنية، الجزيرة، 2014.
[3] - علي سعد، أثر خلاف "المفتي" و"المستقبل" على سنة لبنان، الجزيرة، 2014.

وفي ظل فقدان المرجعية الشرعية والسياسية، وعجز المكونات السنية الأخرى من جماعات وأحزاب وتيارات عن تقديم شخصية قيادية قادرة على جمع كلمة السنة، فإن القاعدة الشعبية السنية تبقى مشاعًا تستغله القوى الأخرى، سواء حزب الله وحلفاؤه أم اليمين المسيحي المعارض لهم.

ب- اضطراب الدور والهوية

لطالما كانت قضية "الدور والهوية" بالغة الأهمية بالنسبة للطوائف كافة في بلد يعيش ارتدادات الصراعات الإقليمية بتفاصيلها، وتنظر إليه القوى الإقليمية المتصارعة كحديقة خلفية لها تديرها أدواتها المحلية. لذا يُعلن حزب الله علانية ولاءه لولاية الفقيه في إيران بشخص المرشد علي خامنئي[1]، ويؤكد الدروز على أولوية البقاء بالنسبة لهم والحفاظ على خصوصيتهم في منطقة تشهد صراعات وتجاذبات مختلفة لا قِبَل لهم بها[2]. أما المسيحيون (تحديدًا الموارنة) فهدفهم الحفاظ على دورهم الريادي وموقعهم السيادي والمتفوق وحضورهم وامتيازهم في لبنان في مواجهة أي توسع ديمغرافي إسلامي.[3]

أما أهل السنة، فيعيشون منذ العام 2005 تيهًا وضياعًا وتخبطًا على مستوى الدور والأهداف والأولويات والمشروع. فالفراغ السياسي الذي تركه اغتيال الرئيس رفيق الحريري وموت أقطاب التيار الإسلامي وما تبع ذلك من انقسامات وخلافات بين المكونات السنية، والشعور المتزايد بالتهديد الذي يمثله توسع المشروع الإيراني في المنطقة ممثلًا بحزب الله في الداخل، كل ذلك أدى لاضطراب كبير في دور السنة وخلل في سلم أولوياتهم وأهدافهم.

ويبدو أثر هذا الاضطراب واضحًا على التحالفات التي يبنيها ساسة السنة، والخطاب الإعلامي الضعيف الذي يدافع عن هُويتهم الوطنية كمتهمين طبيعيين بـ"الإرهاب"، وخضوع التكليف برئاسة الوزراء للتوافق الشيعي-الماروني، فضلًا عن التعيينات الأمنية والقضائية والإدارية الأخرى، والتعاطي مع مختلف الاستحقاقات المحلية والخارجية بما يتعارض مع مصلحة السنة في لبنان والمنطقة كلها- كما كان الحال مع ثورات الربيع العربي والثورة السورية تحديدًا.

يعزز هذ الاضطرابُ والخللُ حالة اليأس والإحباط التي يعانيها السنة، ويكرس التردي الاجتماعي والخدمي الذي تشكو منه مدنهم ومناطقهم، ويشجع موجة الهجرة غير الشرعية المتفاقمة يومًا بعد يوم.

---

[1] نعيم قاسم، حزب الله: المنهج التجربة والمستقبل، (دار المحجة البيضاء، الطبعة السابعة 2010)، ص 37.
[2] اللواء، 2020.
[3] جوزيف أبو خليل، قصة الموارنة في الحرب، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1990)، ص ٢٧.

سابعًا: ماذا يريد أهل السنة في لبنان؟

كثيرًا ما يُتداول هذا السؤال بين سنة لبنان أنفسهم- سواء على صعيد الرموز القيادية أم القاعدة الشعبية- بحثًا عن جواب يساعد على إيقاف هذا التراجع المخيف الذي يعانيه أهل السنة منذ ما يزيد عن 15 سنة. وقد أثبتت التجارب والأحداث المتعاقبة منذ اتفاق الطائف وصولَ مسار التنازلات الذي سلكه أهل السنة تحت شعار العيش المشترك إلى طريق مسدودة من جهة الآليات، وعدم فاعلية هذا المسار أمام التوازنات السياسية وموازين القوى على أرض الواقع.

"إن المجتمعات التي تمتلك هُوية قوية وحسًا مرجعيًّا، ناجمين عن فهم مشترك لعاملي الزمان والمكان، كما تمتلك ثقافة تستطيع من خلالها تحريك العناصر النفسية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، يمكنها أن تحقق انفتاحات استراتيجية متجددة باستمرار"[1].

لذا، لا بد لأهل السنة في لبنان أن يعالجوا أزمة الهُوية التي تمنعهم من بناء أي مشروع يحقق مصالحهم ويحفظ حقوقهم ويبدد مخاوفهم، وهذا لا يكون إلا بالانعتاق أولًا من مسار التنازلات ولوازم العيش المشترك المتوهَّمة- دون التفريط بالسلم الأهلي- إنما بالتمسك بالمكتسبات والحقوق والدور والمركز. فلبنان في الحقيقة لم يكن منذ تأسيسه بلد قائم على التفاهمات والتنازلات بل التوازنات، وإن تمسك المسيحيين بدورهم ومكتسباتهم وامتيازاتهم منذ عهد المتصرفية إلى اليوم، وحرصهم على أن يكون رموزهم فوق القانون والمحاسبة حتى وإن تورط بعضهم بعمالة أو شبهة عمالة ليؤكد هذا الفهم. وتأتي في هذا السياق قضية المطران موسى الحاج مؤخرًا التي جمعت أحزاب اليمين المسيحي رغم تباينها وخلافاتها السياسية، وذلك إثر توقيفه من قبل جهاز الأمن العام اللبناني في 19 يوليو الماضي في أثناء عودته من فلسطين المحتلة وبحوزته مساعدات مالية بقيمة نصف مليون دولار تقريبًا[2]. وصرح رئيس المركز الكاثوليكي للإعلام الأب عبدو أبو كسم أنه "يعود للحبر الروماني فقط محاكمة الأساقفة في القضايا الجزائية، وذلك استنادًا إلى مجموعة قوانين الكنائس الشرقية المعترف بها من قبل الدولة اللبنانية، ومن ثَمّ لا يحق لأي قاضي في لبنان محاكمة أي مطران "[3] متجاوزًا كل القوانين والسلطات اللبنانية.

كما أن تحرر الساحة السنية من كونها صندوق بريد لقوى محلية أو إقليمية سيساعدها على التعافي السريع وعدم التورط في معارك الآخرين التي لا تخدم السنة، وتوفر عليهم الجهد والوقت والموارد التي تُهدر في غير محلها.

---

[1] - أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، الطبعة الرابعة (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2017)، ص٤٣

[2] - عبد الله قمح، صفقة لتسوية قضية المطران الحاج، جريدة الأخبار، 2022/08/15.

[3] - الأب عبدو أبو كسم، مدير المركز الكاثوليكي للإعلام، موقع الحرة، 21 يوليو 2022.

لقد أهدر أهل السنة في لبنان الكثير من الجهد والوقت والمقدَّرات لصالح مشاريع الآخرين، وخسروا الكثير من رصيدهم ومكانتهم ودورهم في منظومة الحكم وصنع القرار، وبدل أن يكونوا عنصرًا فعالًا في بناء الدولة وقراراتها وقادرًا على حفظ حقوقهم ومكتسباتهم باتوا مشاعًا يستثمر فيه الجميع في الداخل والخارج.

لا يمكن التنبؤ أمام المعطيات الحالية بتحول بارز في دور أهل السنة في المشهد اللبناني؛ فالأزمة الاقتصادية المتفاقمة والتحديات التي أشير إليها في هذه الورقة البحثية تحول دون ذلك، ولا يبدو أن جهة تعمل بجد لانتشال السنة من هذا الواقع المتأزم. لكن الاحتمالات تبقى واردة فيما يتعلق بحدوث لحظة فارقة خارج الحسابات تعطي الفرصة لإحداث التغيير المنشود، وهو تغيير مطلوب بشدة في ظل المخاوف المتزايدة حول وجود أهل السنة وتوزعهم الديمغرافي وحضورهم السياسي ودورهم في المنطقة كلها.